

يصدر في الشهر ثلاث
مرات بحره مراد فرج
الحامي بمصر

الْهَيْكَلُ

قيمة الاشتراك في السنة
١٠ صاغ
تدفع مقدماً للخاصة

ومن النسخة خمسة ملايين

جريدة ادبية تهذيبية علمية تاريخية دينية لطائفة الاسرثيليين القرايين : بمصر

— الاحد ٢٨ نيسان سنة ٥٦٦٣ — ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٣ —

تعديل المادة ١٧٤

من قانون تحقيق الجنايات

المادة ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي مطلقة في جواز
استئناف عقوبة الجنحة أية كانت تلك العقوبة ومهما كانت حبساً أم
غرامة بغير نظر الى مدة الحبس ولا الى مقدار الغرامة مادامت العقوبة
عقوبة جنحة في أصل التطبيق

وجناب المستشار القضائي يرى تعديل هذه المادة بنص آخر هو
« الاحكام الصادرة في مواد الجنح يقبل استئنافها من المحكوم عليه
ومن النائب العمومي أو أحد وكلائه

« ومع ذلك اذا كان الحكم لا يقضى الا بالحبس مدة لا تزيد على
اربعة عشر يوماً أو بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً مصرياً وبالمصاريف فلا
يجوز استئنافه من المحكوم عليه الا بعد استئذان القاضي واذنه بذلك في

الجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم ولا يجوز الاستئناف في هذه الحالة الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها» اهـ

والمؤيد الاخر اعترض هذا التعديل المراد بعدد يوم الاثنين ١٣ ابريل الحاضر غمرة ٣٩٣٠ تحت عنوان «الاصلاح القضائي المقلوب» وانتقده انتقادا مليحا لعدة وجوه هي

أولاً - تملك القاضي سلطة كونه يأذن للمحكوم عليه بعد الحكم بالاستئناف أولاً يأذن وانها سلطة مهددة فيمنح بها من يشاء ويحرم من يشاء بلا مرجع له من القانون الذي بين يديه

ثانياً - عدم التناسب بين العقوبة البدنية والعقوبة المالية المفروضين حداً لجواز الاستئناف وعدمه لعظم الفرق بين الحبس مدة ١٤ يوماً والغرامة جنيتها واحداً وان هذا أي عدم التناسب يكون عنده ان الاربعة عشر يوماً حبساً عند المصريين توازي جنيتها واحداً مهما كان المحكوم عليه بالحبس وایا كان

ثالثاً - عدم عصمة القاضي من الزلل لكثرة القضايا وان الاصح في احصاء ما يخطئه له الاستئناف هو بالاقل عشرون من كل مائة حكم لا ثلاثة كما جاء بمذكرة نظارة الحفانية فخرمان كل محكوم عليه بالحبس ١٤ يوماً من الاستئناف سلب لحق طبيعي له هو الدفاع عن نفسه

رابعاً - كون اذن القاضي مقيداً بالمكان والزمان وهو حال انتقاد الجلسة بعد الحكم ثم كونه مقيداً أيضاً بمحصر مخصوص هو ان يكون موجبه خطأ التطبيق أو التأويل قال المؤيد مع العلم بأن الخطأ من هذه

الجهة اكثر ما يعرف بعد كتابة حيثيات الحكم والامعان في نصه وهو لا يقرأ في الجلسة مكتوبة كل حيثياته وان قرئ قفلاً فظن المحكوم عليه لاوجه الخلف في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

هذا محصل ما قدح به المؤيد في التعديل المقصود وهو اعتراض لا أخال احداً ينبو عنه بل يرد على الفكر كثير غير ذلك من وجوه الاعتراض والنقد وقد رأينا أن نطرق في التهذيب باب الكلام على هذه المسئلة وثبت فيه اشتراكنا مع المؤيد والفقير من المحامين . وان كانت صبغة التهذيب بعيدة في العادة عن مثل هذه المواضع

على أنها وایم الحق من رؤس المسائل وعناصر النظام فماذا يكون لامة من الامم من شئ تهتم به بعد ما يتطرق بقانونها وقضاها . واني لا عجب لم لا يشتغل المشتغلون بالقانون وما هم بالقليلين عند كل شئ من هذا القبيل يفحصونه فحصاً مدققاً ويعلقون عليه ما تليه عليهم الخواطر الحرة الصادقة والآراء السديدة النافعة ولكن لعل لهم عذراً

واني كما أشرت مع المؤيد في شعوره امام هذا التمديل الجديد يسمح لي قلبي أن أفصح بما عندي مما يمكن أن يكون زيادة على تلك الوجوه وجوه الاعتراض والنقد

فايضاً مع وضعنا ما يهتض به المؤيد نصب أعيننا كيف تقضي على القاضي أن يقضي هو بنفسه على حكم نفسه بالخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وما كاد يفرغ من قوله حكمت للحكمة . ثم كيف تنتظر منه ان يمدل في قضاائه على نفسه بالخطأ في علمه الخاص وهو علم القانون الذي

من أجله نبوأ مركز القضاء ويقبض بسببه أجره في آخر كل شهر وكيف
يسجل على نفسه هذا الخطأ كلما أذن بالاستئناف فهو عنوان له ودليل عليه
وكيف يصغر عنده اعلان جهله أو خطئه في الجلسة العلنية وفيها من الصغير
والكبير والغني والفقير والعظيم والحقير وربما كان المستأذن وضعياً في ذاته
أو في نظر القاضي فهو يقبل منه التخطئة عينا لعين . وما أضيق وقت
القاضي وأخرج صدره وأشغل باله عن أن يتخلل ذلك عند الحكم في كل
قضية تقريباً طلب الاذن منه بالاستئناف واجابته الطلب أو رفضه
واثبات ذلك في محضر الجلسة طبعاً عند الاجابة وكثيراً ما يختلف الرأي
أو النظر خصوصاً اذا كان المستأذن هو المعامي فتحتاج الحال هنا الى
مناقشة واقناع من الطرفين وقلاً اقتنع أحدهما أو رضي أن يقتنع فكأنما
هي قضايا أخرى تتولد عن القضايا الاصلية

ثم لا بد لمحكمة الاستئناف والنيابة أن تنظر أولاً في توفر موجب
الاذن وهو الخطأ في التطبيق أو التأويل قبل أن تنظر وتفصل في موضوع
التهمة من حيث هي فكثيراً ما يشغل ذلك النيابة والمحكمة والمحاميين في
الاخذ والرد والمناقشة والمداولة والحكم في هذا الخصوص فان مجرد الاذن
من القاضي لا يلزم المحكمة بنظر الاستئناف الا اذا كان قانونياً وهو لا
يكون كذلك على حسب التعميد الا اذا كان هناك حقيقة خطأ في
التطبيق أو التأويل فوجب البحث أولاً في أساس الاذن وهو هذا الخطأ
ثم ماذا يكون لمحكمة النقض والابرار من عمل في الوجه الذي يرفع
لها وهو خطأ التطبيق من اوجه النقض وقد فصل القاضي في هذا الوجه

بعدم اذنه أو برفضه الاذن أو فصلت فيه محكمة الاستئناف بتخطئها القاضي في كونه اذن فقالت بان لا خطأ كان يستوجب الاذن وأية ضمانه للمحكوم عليه الذي لا يأذن له القاضي أو برفض طلبه الاذن خطأ منه أو تعمداً فأصبح الحكم نهائياً عليه وكان الاستئناف جائزاً فيه قانوناً لو تأمل القاضي أو اعتدل

ثم ان القاضي قد يرى نفسه مخطئاً ولا يطالب منه الاذن بالاستئناف وهو لا يستطيع الاذن الا اذا طلب منه كقول المادة « الا بعد استئذان القاضي » فما أظلم الحكم والحال هذه وما أسوأ وقعه حتى في نفس القاضي الذي لم يلبث ان أدرك خطأه فيه وما أشبه القانون لانهاز فرص صيرورة العقوبات نهائية

ومحكمة الاستئناف في ما يؤذن فيه بالاستئناف تشبه أن تكون محكمة نقض وإبرام فانها انما تنظر وتفصل في مجرد الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها فاذا لم تر خطأ أبرمت الحكم وان رأته طبقت القانون أو رجعت الى الاصح أو الصواب في التأويل وهو جزء عظيم مما تشغل به محكمة النقض والابرام ومما لا يحسن مشاركة غيرها فيه خصوصاً لان المحاكم الاستئنافية بالنسبة للمحاكم الجزئية كثيرة متعددة فهي جميع المحاكم الابتدائية ولا يخفى هنا ما قد يقع من الخلف والتناقض بين المحاكم وبعضها في مشارب التطبيق ومذاهب التأويل

وعلى حسب ما جاء بالمادة ١٧٥ المعدلة أيضاً في مواد تحقيق الجنايات يجوز الاستئناف في الحق المدني متى كان المبلغ المطالب به اكثر من

الحل الذي يكون حكم القاضي الجزئي فيه نهائياً فقد يتيسر الاستئناف
للدعي بالحق المدني في حقوقه دون المحكوم عليه في عقوبته ولا يخفى ما
بينهما من شدة الارتباط ووثيق الاتحاد وفي ذلك ما فيه من عدم
الانصاف وضياح القياس وسقوط قاعدة اتباع الفرع أصله
هذا ما عن لنا ابداءه مضافاً الى ما جاءت به جريدة المؤيد القراء
بشأن تعديل المادة ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات رغبة في مجرد استيفاء
الكلام عليها والمناسبة حاصلة وجباً في تمحيص الالقي والاعدل بقدر
الامكان قبل مضاء الامر ونفاذه

﴿الانسان والقرن العشرون﴾

لعل الانسان لتعوده من بني نوعه سوء الطبع ورداءة الفعل دائماً او
غالباً لم يستكبر منه ما يراه او يسمعه من هذا القبيل فالنفس امام ذلك
لا يأخذها عجب ولا تكاد تتأثر كأنما هي ميتة الاحساس او باردة
العواطف . فهذه الحوادث يتوالى وقوعها لا يفرغ منها زمان ولا يخلو
منها مكان نسمع بها ونراها في كل آن دون ان يلحقنا ذهول او يعترينا
اندهاش او اذا اصابنا شيء من ذلك لا يلبث ان يرتفع ويزول كأنه
لم يكن

خصوصاً ما كان سببه من ذلك كراهة بعض الاديان لبعض لوضوح
السبب ورسوخه في الاذهان وقد قيل اذا عرف السبب بطل العجب
ولكن مهما كانت هذه الكراهة ومهما تعود الانسان منها فما كان يُظن

ولا يخطر ببال أحد من الناس ان تبرز لنا منها صورة ما اقبح ولا ادنس منها في الوجود والوجدان خصوصاً اذا كان ارتسام هذه الصورة في مكان خص لتمجيد اسم الله وعبادته عزّ وعلا

وان القلم لارفع من ان يتداني الى توضيح هذا الابهام والقرطاس اطهر من ان يكون محلاً لهذا التوضيح والقراء اعلى من ان يجدوا في ما 'يقراً شيئاً من ذلك . وما هي والله الا حاجة تعريف الانسان بمقدار سقوط اخيه الانسان وضياعه من الانسانية والأدب ونزوله الى اوضع وادنى ما لو كان في استطاعة احقر المخلوقات واخص الموجودات

فقد عمد في ايام عيد الفطير نفر من الطليان وغيرهم بالاسكندرية الى معبد هناك لاخواننا اليهود هو معبد ايليا النبي عليه السلام (الخضر) ولوثوه من اعلاه الى اسفله ومن داخله الى خارجه بما يقرف ويخجل القلم من ذكره وهو الغائط قبعهم الله فتركوه باشنع صورة واشنع مثال حتى دل الامر على ذاته فجاءت المحافظة وطهرته كما تطهر الامكنة من الوباء ولعل اصحابنا استحيوا من اذاعة هذا الخبر فتكتموه على مضض فلم تتناقله الجرائد على عادتها في الاخبار وما كان عدم كتبتهم اياه ليشينهم فما هو بفعلهم ولا هم العائثون بل الفعل فعل غيرهم والعيب على هؤلاء المعتدين والمعتدي عليه معبد الله لا يسكنه الا هو والانبياء

قالى الانسان فعل اخيه الانسان والى ما يكثرون من ترديده وهو القرن العشرون ماله من النفحات نفحات المدنية والارتقاء والصعود الى اوج الكمال والتام والى من يصدقون بتهمة الدم ويستبعدون ان يكون

اساسها الكراهة والبغض هذه المحبة الطاهرة والمودة الزاهرة والعشق
الذي ما من بعده عشق ووداد

﴿ القرايون بهاليطس — تابع ﴾

« يختنون الصبي في اليوم الثامن من عمره والختان عندهم مجرد قطع
الفرلة دون فشخها . يعتقدون عقود زواجهم بالكنيس بعد ان يذروا على رأس
العروسين قليلاً من الرماد حداً على خراب اورشليم . وخاتم الخطبة عندهم
لا يكون الاً من الفضة ولها صيغة معينة هي ان يقول الخاطب لمن يخطبها
خطبتك لي بامانة . وقلماً وقع عندهم الطلاق خصوصاً لشدة وصعوبة قيود
الورقة التي يكتب بها

« يوقدون عند رأس الميت وعند قدميه الشموع او المصابيح بقدر منزلته
وحسب درجته بين الناس ويتقدم الجنازة الرجال أولاً ثم التمش ثم النساء
« هذا بعض البيان من احوال وعوائد هذا القوم القليل المملوء
اسراً ورموزاً » اهـ .

هذا ما نقوله جريدة التاج العبرية لاخواننا اليهود الربانيين ببلدة ورسو من
اقليم بولاندي بمملكة روسيا عن اليهود القرايين ببلد هاليطس نقلناه معرباً
بالتابع لجماعتنا القرايين بمصر ليعرفوا من احوال اخوتهم هنالك وليعرفوا هم
وغيرهم غير ذلك ايضاً مما يلاحظه المتأمل في اثناء المقالة مما هو كثير وخالق
بالتمن والنظر ولا بد لنا ان شاء الله من ان نعلق بعض الشيء على ذلك مما
عليه علينا الخاطر ويرشدنا اليه الضمير